الأمم المتحدة

A/ES-10/377–S/2007/37

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
25 January 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة

في غمار البيانات الإيجابية حول ضرورة إحياء عملية السلام والتوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، بناء على خارطة الطريق والرؤية المتمثلة في قيام دولتين، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، اتخاذ خطوات تعوق أي تقدم نحو تحقيق هذا الهدف النبيل. كما أن تصريحات السلطة القائمة بالاحتلال، المتعلقة بما يبدو بأنه تدابير تنمّ عن حسن النوايا، قد اتضح أنها مجرد بيانات جوفاء. واسمحوا لي أن أشير هنا إلى اعتراف قوات الاحتلال بأن ادعاءها بإزالة ٤٤ حاجزا من حواجز المرور في الضفة الغربية في أوائل هذا الشهر كان ادعاء كاذبا لأن هذه الحواجز إما أنها لم تكن موجودة وإما أنها لم تكن تعدو كونها أكواما من التراب كانت قد أزيلت من قبل، على يد الفلسطينيين على الأغلب.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للطفلة عبير عرامين البالغة من العمر عشرة أعوام، والتي قُتلت على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية في عناتا، بالقرب من القدس الشرقية المحتلة. علما بأن الطفلة عبير هي أحد ٩٥٥ طفلا دون الثامنة عشر من العمر تقتلهم قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. لقد كانت ضمن العديد من التلاميذ الذين كانوا يتظاهرون ضد بناء الجدار العازل الإسرائيلي غير المشروع، وذلك في

250107 250107 07-22103 (A)

١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، والذين هاجمتهم قوات الاحتلال بلا رحمة بأعيرة مطاطية وقنابل صاعقة. وقد توفيت عبير متأثرة بكسر في جمجمتها نجم عن شظية من قنبلة صاعقة ألقيت وسط الأطفال. ويمثل موتها وموت الفتى مهران أبو المصير البالغ من العمر ١٧ عاما، والذي قُتل فجر يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية في وسط قطاع غزة، آخر الأمثلة على الازدراء الإسرائيلي المطلق لقيمة الأرواح الفلسطينية، والذي يتجلى فيما ترتكبه قوات الاحتلال من أعمال عدوانية.

وانسجاما مع سياسة الازدراء التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تجاه القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، إضافة إلى أنشطتها الاستيطانية غير الشرعية، فإنها تواصل حماية المستوطنين الإسرائيليين المسلحين في الضفة الغربية، حتى وهم يهاجمون الفلسطينيين وينتهكون حرمة مقابرهم. وقد وقعت آخر حادثة من هذا القبيل يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عندما قام مستوطنون إسرائيليون مسلحون، تحت بصر وسمع الجنود الإسرائيليين، بمهاجمة قرية عورتا، جنوب مدينة نابلس، التي يحيط بها عدد من المستوطنات غير الشرعية، بما فيها مستوطنة إيتامار، بتدمير سيارات الفلسطينيين ومنازلهم وانتهاك حرمة ١٤ قبرا في مقبرة القرية.

وتشن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حملة لا تهدأ من الاعتقالات الواسعة النطاق في الضفة الغربية، بما في ذلك اعتقال السيد حاتم عبد القادر، العضو السابق بالمجلس التشريعي الفلسطيني، في القدس، وسماحة الشيخ تيسير التميمي، قاضي القضاة الشرعيين، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي. وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلية قد ألقت القبض على سماحة الشيخ التميمي بلا سند قانوني، متهمة إياه بإقامة الصلاة في الحرم القدسي الشريف، من دون ''تصريح رسمي''، وبالتحريض ضد الاحتلال الإسرائيلي. هذا، وتواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي حرمان الفلسطينيين، مسلميهم ومسيحييهم من حق أساسي من حقوق الإنسان التي لهم، وهو الحق في الوصول إلى أماكن العبادة، وبخاصة في القدس الشرقية.

وإضافة إلى حملة الاعتقالات، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تدابيرها غير الشرعية الرامية إلى تغيير الطابع الثقافي والديمغرافي للقدس الشرقية المحتلة، في إطار جهد واضح لتغيير الوقائع على الأرض، واستباق أي مفاوضات بشأن الوضع النهائي للمدينة المحتلة. وعلى سبيل المثال، فإن الحرم القدسي معرّض من جديد للخطر من جراء أعمال الحفر غير الشرعية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية تحت الحرم. كما سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية لمجموعة من المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين بإقامة كنيس يهودي

على أرض للأوقاف الإسلامية ثم الاستيلاء عليها بطريقة غير شرعية تبعد عن الحرم القدسي الشريف بما لا يزيد على خمسين مترا. وهذا أول ترخيص من نوعه منذ احتلال إسرائيل للقدس الشرقية في عام ١٩٦٧. وفي هذا الصدد، فإن البناء غير الشرعي المزمع إقامته في القدس الشرقية المحتلة، ينبغي مواجهته في السياق الأوسع للتعنت الإسرائيلي تجاه الوضع القانوني للمدينة والواقع الاستعماري الذي فرضته على أهل القدس الشرقية، خانقة الأحياء التي يعيشون فيها بحزام استعماري يلتهم ٣٥ في المائة من المدينة ويشمل سبعين مستوطنة غير شرعية منفصلة.

وتقوم حاليا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحتجاز قرابة عشرة آلاف فلسطيني دون سند قانوني. وهم يعيشون في ظروف يرثى لها، ويعانون من الإهمال الطبي، والقيود الشديدة على حقوقهم الأساسية، بما فيها الزيارات العائلية. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، مات المعتقل جمال السراحين البالغ من العمر ٣٧ عاما في سجن النقب الإسرائيلي بسبب الإهمال الطبي من جانب سلطات الاحتجاز الإسرائيلية التي تأخرت عن عمد في تزويده بما يحتاج إليه من عناية طبية. ويوجد ما لا يقل عن ١٥٠ معتقل فلسطيني يعانون حاليا من حالات مرضية تهدد حياتهم، ولا يزالون يعانون من الإهمال الطبي، وقد يواجهون نفس مصير السراحين إذا لم يتدخل أحد لحماية حقهم الأساسي في الحياة.

ووفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئه، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليات واضحة من حيث ضمان سلامة سلوك السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك امتثالها لتعهداتها والتزاماتها القانونية. كما يتعين اتخاذ تدابير للحيلولة دون المزيد من تصاعد الحملة العسكرية الإسرائيلية، وانتهاكات القانون الدولي بحق السكان المدنيين الفلسطينيين الذين لا حول لهم ولا قوة، والمحرومين من الحماية من القوة الغاشمة للسلطة القائمة بالاحتلال.

إن هذه الرسالة هي متابعة لرسائلنا السابقة إليكم والتي يبلغ عددها ٢٧٤ رسالة بشأن الأزمة الجارية منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921)، إلى ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (A/ES-10/376-S/2007/5) تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبالنظر إلى جميع جرائم الحرب هذه، وإرهاب الدولة، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، فإنه يتعين تحميل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عنها، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم